

الفصل الأول :

مفاهيم أساسية حول الإدارة المالية والتحليل المالي

أولاً: المؤسسة والوظيفة المالية

- مفهوم المؤسسة

- ماهية الوظيفة المالية

ثانياً: ماهية التحليل المالي

- مفهوم التحليل المالي

- أهداف التحليل المالي

- مجالات التحليل المالي

- الجهات المستفيدة من التحليل المالي

ثالثاً: متطلبات إجراء التحليل المالي

- عوامل جودة التحليل المالي

- خطوات التحليل المالي

- طرق التحليل المالي

✓ التعرف على وظيفة الإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية

✓ تحديد المهام الأساسية للإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية

✓ تحديد مفهوم التحليل المالي وأهميته

✓ تحديد أهم المجالات التي يستخدم فيها التحليل المالي

✓ معرفة الجهات التي تستفيد من مخرجات عملية التحليل المالي

✓ تحديد شروط ومتطلبات عملية إجراء عملية تحليل مالي في المؤسسات الاقتصادية

أهداف الفصل الأول

تمهيد :

تقوم المؤسسات مهما كان نوعها بعدة وظائف تختلف باختلاف حجمها وهدفها ومجمل الظروف التي تعمل فيها، وتعتبر الوظيفة المالية من أهم هذه الوظائف وذلك لأن معظم الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات الانتاجية والتسويقية يستحيل النظر إليها بمعزل عن الاعتبارات المالية، لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على المفاهيم المتعلقة بالوظيفة المالية من خلال تناول مفهومها وأهميتها وأهم مجالات تدخلها في المؤسسات

أولاً: المؤسسة والوظيفة المالية

1- مفهوم المؤسسة:

وردت العديد من التعريفات لمصطلح المؤسسة، فكل باحث أكاديمي أو مطبق في الميدان يعرفها حسب مجال تخصصه سواء كان اقتصادي، اجتماعي أو سياسي، هذا إضافة إلى التطور الذي شهدته المؤسسة في مختلف جوانبها سواء التنظيمية أو القانونية أو الشكلية، وكذا تنوع واتساع نشاطها فنجد مؤسسات خدمية، وأخرى صناعية وأخرى فلاحية وتجارية، وقد نجد مختلف هذه الأنشطة في مؤسسة واحدة.

لكن رغم اختلاف التعريفات فيتفق كل الباحثين والكتاب على أن المؤسسة الاقتصادية هي النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، والتعريف التالي الذي قدمه ناصر دادي عدون يلخص مختلف ما قدمه الكتاب لمفهوم المؤسسة الاقتصادية " المؤسسة الاقتصادية هي كل تنظيم اقتصادي مستقل مالياً في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج و/أو تبادل سلع و/أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه هذا التنظيم، وتبعاً لحجم ونوع نشاطه."

تتخذ المؤسسات الاقتصادية أشكالاً مختلفة ومتعددة منها: وحدة حرفية تقليدية، أو متجر خاص، أو شركة إنتاجية أو مصرف، أو شركة متعددة الجنسيات... الخ. لهذا وردت مجموعة من التصنيفات للمؤسسات حسب مجموعة من المعايير تتمثل في المعيار القانوني والمعيار الاقتصادي ومعيار الحجم. ما يلاحظ هو أن المؤسسات الاقتصادية مهما كان شكلها القانوني أو حجمها الاقتصادي فهي تتضمن مجموعة من الوظائف تسمح لها بتسيير وتنمية موجوداتها، من بين تلك الوظائف نجد الوظيفة المالية التي تسمح بتسيير التدفقات المالية المختلفة للمؤسسة.

2- الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطاتها المختلفة دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المتنوعة لها. فأى مؤسسة مهما كان شكلها وحجمها عليها أن تمارس وظيفة تسيير الأموال التي تهتم بإدارة مصادر الأموال في المؤسسة واستخداماتها فيها، وبالتالي فإن الوظيفة المالية تقوم بإدارة الجانب المالي للمؤسسة أو ما يسمى بالتسيير المالي.

2-1- مفهوم الوظيفة المالية: تعتبر الإدارة المالية جزءاً من الإدارة الشاملة للمؤسسة، ويناط بها عادة مسؤولية إدارة أمورها المالية بالتنسيق مع الوظائف الأخرى للإدارة، وأهم ما تتولاه الإدارة المالية هو التخطيط لتوفير الأموال بالكميات الكافية في المواعيد المناسبة وبالتكاليف المقبولة لغايات الاستثمار القادر على تحقيق العائد المناسب، بالإضافة إلى تولي الرقابة على استخدامات الأموال ومصادرها.

إذا الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية تعبر عن: "مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية إلى تمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد باستخدام الأدوات المتاحة لها، وتتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع لخطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة بتوظيف مختلف الأساليب والأدوات والتقنيات المتعارف عليها في المجال المالي."

2-2- أهمية وإطار الوظيفة المالية: تكمن أهمية الوظيفة المالية في البحث عن مصادر الأموال اللازمة بالنسبة إلى المؤسسة وفي إطار محيطها المالي بالكمية والتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب، والسهر على إنفاذها بأحسن طريقة تحقيق أغراض المؤسسة.

في ضوء ما تقدم، نستطيع أن نحدد إطار وظيفة الإدارة المالية بما يلي:

أ- التخطيط المالي / تقدير الاحتياجات المالية: تتضمن هذه الوظيفة قيام المسير المالي بالتعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة الطويلة والقصيرة الأجل وذلك في ضوء خططها للمستقبل والتزاماتها الحالية، مستعينا في ذلك بالموازنات النقدية التقديرية.

ب- القرارات الاستثمارية / إدارة الموجودات: تشمل هذه الوظيفة جميع القرارات الخاصة باستثمار الأموال في مختلف أنواع موجودات المؤسسة. فبعد قيام الإدارة المالية بتحديد احتياجاتها المالية المتوقعة وتحديد مصادر الحصول عليها سواء داخلية أو خارجية، يتوجب على المسي المالي أن يتأكد من أن الموارد المتاحة قد وجهت لأفضل استخدام اقتصادي داخل المؤسسة تبحث تحقق أكبر الفوائد والمنافع الممكنة .

ت- القرارات التمويلية / التمويل: تشمل هذه الوظيفة جميع القرارات المتعلقة بتقييم أثر استعمال مختلف أنواع التمويل، فبعد تعرف الإدارة المالية على احتياجاتها من الأموال، تبدأ البحث عن مصادر التمويل المناسبة لمواجهة هذه الاحتياجات. عندما تحدد الإدارة المالية المصدر الذي ستلجأ إليه لتمويل احتياجاتها، يجب عليها أن تراعي الملاءمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام وأن تهتم أيضا بالكلفة والزمن كل ذلك في إطار هدفها العام وهو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة.

ث- الرقابة المالية: يجب أن يرافق عملية وضع الخطط المالية وجود نظام رقابة جيد يمكن الإدارة المالية من مقارنة الأداء الفعلي مع المتوقع لكي يتم تعرف الانحرافات أهميتها وتقضي أسباب حدوثها ثم إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات .

ج- قرارات توزيع الأرباح: تتضمن سياسة توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم توزيعها، كما تتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني. هذا وترتبط قرارات التوزيع ارتباطاً قوياً بالقرارات التمويلية، لأن الأرباح غير الموزعة تعتبر من أهم مصادر التمويل بالإضافة إلى ميزتها في زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض.

3-2: خصائص الإدارة المالية: تتمثل خصائص الإدارة المالية فيما يلي :

- أنها تتغلغل في جميع أوجه نشاطات المؤسسة.
- القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الأحيان و لذلك وجب الحذر الشديد عن اتخاذ هذه القرارات.
- أن بعض القرارات المالية مصيرية للمؤسسة ، يتوقف عليها نجاح المؤسسة أو فشلها .
- أن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعاً وهذا يؤدي على صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

ثانياً: ماهية التحليل المالي

قبل التطرق لمفهوم التحليل المالي (المعروف أيضاً باسم التشخيص المالي أو تحليل البيانات المالية أو التحليل المحاسبي أو تحليل المالية) تجدر الإشارة هنا لتوضيح بعض المصطلحات المتعلقة به، فهناك خلط ومزج بين مفهوم التسيير المالي والتحليل " التشخيص " المالي. من المؤكد أن المصطلحين لهما علاقة مباشرة مع الوظيفة المالية للمؤسسة، غير أن التسيير المالي عبارة عن نظام فرعي من أنظمة التسيير المختلفة داخل المؤسسة (الانتاج، التسويق، الموارد البشرية... الخ) يتولى مجموعة من المهام أهمها ضمان التفاعل الايجابي مع عناصر المحيط المالي. أما التحليل المالي يعبر عن عملية تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة لسنوات سابقة مما يسمح لنا بالحكم على نشاط المؤسسة الحالي وتوقع شروط النشاط المستقبلي للمؤسسة. وبهذا يعد التحليل المالي أداة من أدوات التسيير المالي .

التسيير المالي عبارة عن مجال من مجالات علوم التسيير يهتم بالجوانب المالية للمؤسسة الاقتصادية يسعى إلى تحقيق و تطبيق مختلف الأهداف و المخططات المالية باستخدام مجموعة من الأدوات و الطرق والأساليب والتقنيات أهمها التحليل المالي والذي يعبر عن العمليات المنظمة التي تسعى لمعالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما .

1- مفهوم التحليل المالي

وردت العديد من التعاريف للتحليل المالي، "هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (الميزانية وحساب النتائج) الى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار". يمكن القول بأن التحليل المالي حسب هذا التعريف هو تلخيص المعلومات المالية. حيث يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بمخرجات الوظيفة المحاسبية ويعرف أيضا بأنه "معالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف الى الوصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة". حسب هذا التعريف فإن التحليل المالي هو عملية معالجة وفحص المعلومات المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة محددة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم معلومات تستفيد منها المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات ويعرف أيضا بأنه " فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لشركة معينة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيدها"

مما سبق ومن مجمل التعريفات التي قدمها الباحثون في مجال التحليل المالي يمكن تقديم التعريف الشامل التالي: التحليل المالي يعبر عن عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات تهدف الى إعادة ترتيب وتلخيص المعلومات المتأتية من الإدارة المالية (المحاسبة المالية والتحليلية (محاسبة التكاليف) بغرض الحصول على معلومات جديدة قابلة للاستخدام في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير المالي للمؤسسة. إذا يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بمخرجات الوظيفة المحاسبية، فهو عملية فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة محددة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم معلومات تستفيد منها المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات.

2- أهمية التحليل المالي

يمكن تحديد أهمية القيام بتحليل البيانات المالية للمؤسسة في النقاط التالية:

- ✓ تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- ✓ الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- ✓ التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- ✓ المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- ✓ مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- ✓ مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- ✓ إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

3- أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى:

- ✓ تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقاً من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.
- ✓ فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.
- ✓ تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.
- ✓ يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.
- ✓ يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- ✓ يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة.
- ✓ تحديد مختلف الانحرافات التي تخلل أداء المؤسسة .
- ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل
- ✓ يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني.

4- مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسات واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

- 1-4: التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم . وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقرض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل
- 2-4: التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم وسندات الشركات، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .

3-4: تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما . ففي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته .

4-4: تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين.

5-4: التخطيط: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع .

5- الجهات المستفيدة من التحليل المالي

1-5: المستثمرون: يهتم المستثمرون بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عما يلي :

- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل، وكذلك قدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن .
- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها .
- الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلا .
- الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة التركيبية التي اتخذها هذا الهيكل .
- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة في النشاط والحجم والعمر وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي إليها .
- إمكانيات تطور المؤسسة ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهما.

2-5: إدارة المؤسسة: يستعمل التحليل من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق واحدة من الغايات التالية، أو كلها مجتمعة:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة .

- تقييم فاعلية الرقابة .
 - مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم و المشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
 - كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
 - تقييم كفاءة إدارة الموجودات .
 - تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
 - تشخيص المشكلات الحالية.
 - التخطيط للمستقبل .
- 3-5- الدائنون: يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية:
- سيولة المؤسسة باعتبارها من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير.
 - هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخدامها والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل .
 - التعرف على مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة الأجل و الطويلة الأجل معا .
 - السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية .
 - مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة .
 - التدفقات النقدية ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة .
- 4-5- العاملون في المؤسسة: يهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي وذلك لسببين أساسيين هما:
- تعزيز شعور الانتماء والشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية
 - معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من تعرف الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.
- 5-5- المصالح الحكومية : يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:
- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها .
 - تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية .
 - مراقبة الأسعار وغايات إحصائية.

ثالثاً: متطلبات إجراء التحليل المالي

1- عوامل جودة التحليل المالي

تعتمد جودة التحليل المالي ومدى الوثوق في بيانات التحليل المالي على العوامل التالية -:

- كمية وكيفية البيانات المتاحة للمحلل
- الغرض من التحليل ودرجة التفاصيل المطلوب من المحلل الوصول لها.
- الأهداف التي يحددها المحلل ووجهة نظره.
- خبرة المحلل ومدى قدرته على التحليل المطلوب بشمولية ودقة ووضوح.

2- خطوات التحليل المالي

تتطلب عملية التحليل المالي اتباع مجموعة من الخطوات المحددة يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله أهمها:

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده فهل تريد تقييم الأداء النهائي أم تريد إجراء تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث غالباً في البنوك. فمثلاً إن كان الهدف هو اتخاذ أحد البنوك قرار بمنح تسهيلات ائتمانية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل لأحد العملاء فسيكون التركيز على مدى قدرة العميل في الوفاء بالدين والالتزام بالسداد في وقت الاستحقاق ومدى تغطية الأصول المتداولة والتي يمكن تحويلها لسيولة سريعة في وقت التعثر والعائد من ذلك.
- تحديد الفترات المطلوب عنها البيانات حيث أن التحليل المالي يجب أن يكون عن فترات زمنية متعددة بحد أدنى ثلاث سنوات حيث أن تحليل البيانات المالية عن سنة مالية واحدة لا يعطي مؤشراً ولا يمكن الوثوق في نتائج التحليل والاعتماد عليها في تقييم المنشأة وتحديد قدراتها، ويجب مقارنة هذه البيانات عن فترات زمنية وذلك لرسم منحنى تطور المنشأة للحكم على قدرة المنشأة بدقة والتنبؤ باتجاه المنحنى في المستقبل بناءً على الاتجاه العام في السنوات السابقة.
- بعد ذلك يقوم المحلل بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التحليل فان كان هدف التحليل تقييم الأداء النهائي فان المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.
- ثم ينتقل المحلل بعد ذلك إلى تحديد أدواته التي سوف يطبقها في عملية التحليل وهذا يتعلق طبعاً بالمستوى العلمي والفني للمحلل ومدى تجربته في مجال التحليل.
- هنا يقوم المحلل باستخدام البيانات ذات العلاقة من اجل الوصول إلى مؤشرات معينة يستفيد منها في عملية التحليل.
- بعد الوصول إلى مؤشرات معينة يقوم بتحليل هذه المؤشرات من اجل معرفة اتجاه هذه المؤشرات في المستقبل.

- ينتهي المحلل بعد ذلك إلى كتابة استنتاجاته وتوصياته على شكل تقرير يقدم إلى الجهة التي طلبت التحليل.

عموما يمكن تصنيف المراحل التالية الى 03 أقسام كما يبينها الشكل الموالي:
الشكل رقم 01-01: ملخص لخطوات التحليل المالي



المصدر: من إعداد الباحث

3 - طرق التحليل المالي

يستخدم المحلل المالي مجموعة من الطرق تهدف الى وضع تقرير نهائي عن الوضعية المالية المفصلة والمملخصة للمؤسس، يمكن أن نلخص هذه الطرق فيما يلي:

1-3: التشخيص التطوري: يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أ- تطور النشاط: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

ب- تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ج- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

د- تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

هـ- تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانا للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2-3: التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي أغلب الأحيان بالمؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط.

3-3: التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة.

ان اتباع احدي الطرق السابقة للتحليل المالي يتطلب تحديد المنهج الذي يجب اتباعه أن كان تحليل رأسي أو تحليل أفقي. فالتحليل الرأسي هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.

أما التحليل الأفقي فيتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقياً بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى النمو والثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، ويساعد هذا النوع على اكتشاف سلوك المؤسسة وتقييم إنجازات ونشاط الشركة في ضوء هذا السلوك .

4- المعايير المستخدمة في التحليل المالي

تتطلب عملية التحليل المالي العديد من الأمور كحساب النسب المالية وتفسير مدلولها وذلك بتحديد معنى ومفهوم هذا المؤشر بالنسبة للمؤسسة وما موقف المؤسسة منه، وهل هو في صالح المؤسسة أم لا ؟ أي يجب أن يتم الإجابة على السؤالين التاليين:

- هل هذه النسبة مرتفعة أم منخفضة أم هي في المستوى الطبيعي ؟
- هل هذه النسبة في صالح المؤسسة ؟

تختلف المعايير التي يستخدمها المحلل المالي تبعاً لطبيعة التحليل والغاية منه. عموماً هنالك أربعة معايير أساسية تستخدم في عملية التحليل المالي وهي:

1-4: المعايير المطلقة: وهي مجمل النسب والمعدلات المتعارف عليها في مختلف مجالات الأعمال. هذه المعايير في وقتنا الحالي قليلة الاستخدام كونها تفترض تجانس كل المؤسسات الناشطة في قطاع واحد وهذا مهما اختلف حجمها وشكلها وظروف نشأتها وبيئتها الناشطة فيها .

2-4: المعايير الصناعية: وهي من أكثر المعايير استخداماً في عملية التحليل المالي، وهي عبارة عن نسب تخص قطاع نشاط معين مستخرجة بناءً على متوسط حسابي لمجموعة من النسب المأخوذة من مجموعة كبيرة من المؤسسات العاملة في نفس القطاع.

2-4: المعايير التاريخية: المعيار التاريخي عبارة عن معدل يتم استخراجها على ضوء نشاط سابق للمؤسسة من خلال حساب متوسط حساب الفترات السابقة، ثم مقارنة الأداء الحالي مع السابق.

3-4: المعايير المخططة أو المستهدفة: المعيار المخطط أو المستهدف عبارة عن هدف كمي مرصود بهدف تحقيقه خلال فترة محددة، يتم بعد انقضائها مقارنة ما تم تحقيقه مع ما كان مخططاً له .

5- الأدوات المستخدمة في التحليل المالي:

يستخدم المحلل المالي عدة أدوات سواء في ترتيب المعلومات المالية والمحاسبية وتصنيفها ومعالجتها. وتختلف الأدوات باختلاف الهدف من عملية التحليل وتبعاً للمرحلة التي وصل إليها في عملية التشخيص. من مجمل الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي نذكر*:

- النسب المالية
- المؤشرات المالية
- القوائم المالية الملخصة (الميزانية المالية – الميزانية الوظيفية – الميزانية الاقتصادية)
- المعادلات والنماذج الرياضية
- الموازنات التقديرية

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية عن مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها،

أما التحليل المالي فيعبر عن عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات تهدف إلى إعادة ترتيب وتلخيص المعلومات المتأتية من الإدارة المالية (المحاسبة المالية والتحليلية) (محاسبة التكاليف) بغرض الحصول على معلومات جديدة قابلة للاستخدام في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير المالي للمؤسسة. وتكمن أهميته في الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو والتحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.

أما الهدف الأساسي من التحليل المالي فبتمثل في تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقاً من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج. وهذا لفهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن. من خلال استخدام أدوات مختلفة على غرار النسب المالية والمؤشرات المالية والنماذج الرياضية

المراجع المستخدمة:

- 1- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 1998
- 2- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011
- 3- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة و التحليل المالي : (مفاهيم ، تطبيقات) ، دار الصفاء، ط 1، عمان، 2000
- 4- عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية: النظرية والتطبيق، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 99
- 5- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، SME Financial، ط 01، رام الله، فلسطين
- 6- خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2019
- 7- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2011،
- 8- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، دار زهران للنشر، الأردن، ط 01،
- 9- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، ط 01، 2006